

تبلور الصراع في الحركة

منذ نسخة ٥ حزيران " يونيو " ١٩٦٧ وحركة القوميين العرب تشهد على امتداد كافة فروعها تطورات أساسية بدأت ترسم المصير الحاسم للعلاقات التنظيمية داخل صفوفها . لقد تكشفت هذه التطورات الجارية منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ حتى الآن – والتي تمتد جذورها إلى أوائل الستينات – عن تناقض حاسم بين اتجاهين متعاكسين ضمن الحركة :

أولهما – ارتداد عناصر القيادة " التقليدية " اليمينية المؤسسة للحركة ، والجيوب التنظيمية التابعة لها ، نحو مواقع نشاتها الطبقيّة الايديولوجية الأولى ذات الأفق البرجوازي اليميني .

وثانيهما – محاولة اليسار البرجوازي الصغير ، النامي في الحركة منذ مطلع الستينات ، التحرر من أفكاره وممارساته السابقة والتقدم على نهج ثوري جديد بأفق طبقي وايدولوجي ماركسي – لينيني . نهج مناقض كلياً لطبيعة نشأة الحركة الأصلية ، ومنفصل تماماً عن المواقف النظرية والممارسات السياسية البورجوازية الصغيرة التي طبعت الحركة – بما في ذلك يسارها – بطابعها العام منذ مطلع الستينات حتى نسخة الخامس من حزيران ١٩٦٧ .

هذا التناقض الحاسم كان لا بد ان يفرز خلال الفترة التي اعقبت نسخة ٥ حزيران ، وعلى امتداد عام ١٩٦٨ بالتحديد ، النتائج التنظيمية المتطابقة معه في كافة الاقاليم . وقد تمثلت هذه النتائج التنظيمية في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت إلى الإطاحة بالمواقع القيادية لليمين التقليدي في معظم فروع الحركة .

وقد وقفت اللجنة التنفيذية القومية – التي أصبحت تمثل يسار الحركة في اجتماعها المنعقد خلال شهر كانون الثاني " يناير " ١٩٦٩ أمام تلك التطورات التنظيمية التي جرت في كافة الأقاليم على امتداد العام الماضي ، لتنتقل منها نحو تحليل معمق لطبيعة الأوضاع الراهنة في الحركة ولتوجهاتها على صعيد المستقبل .

وفي هذا النطاق رأت اللجنة التنفيذية أنه لا بد لها أن توضح ، أمام الأعضاء والجماهير ، موضوعات الخلاف الناشب منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ بين اتجاه عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة ، والجيوب التنظيمية التابعة لها ، وبين اتجاه اليسار النامي في الحركة . لأن معرفة تلك الموضوعات والإلمام بوقائع الصراع الذي تبلور داخل الحركة انطلاقاً من تلك الموضوعات ، لأن ذلك وحده كفيل بأن يرسم للتطورات التنظيمية التي جرت صورة حقيقية تبدو معها الأمور على شكل ركام من الخلافات الشخصية تستعصي على الفهم والتحليل .

وقد رأت اللجنة التنفيذية أن أية محاولة لالقاء الضوء على موضوعات الخلاف الناشب في الحركة بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ وما أفرزه من نتائج تنظيمية ، سوف تكون محاولة مبتورة مالم تنطلق من دراسة تاريخية لطبيعة نشأة وتطور حركة القوميين العرب بالمواقف التي عبرت عنها

وبالرموز البشرية التي ارتبطت بها في كل مراحل تاريخها . ذلك أن سياسة اعدام ماضي الحركة والتخلص منه بغموض حين الحديث عن اوضاعها وتطوراتها الراهنة ، هي سياسة خاطئة لأنها تغيب الخلفية الحقيقية لكل ما جرى ويجري الآن ، بحيث يبدو التحليل وكأن وراءه فراغ تاريخي كامل .

ومن أجل ذلك فإن اللجنة التنفيذية القومية ، التي أصبحت تمثل يسار الحركة ، وقفت في اجتماعها الأخير مطولاً أمام دراسة تحليلية نقدية لحركة القوميين العرب تصل ما بين أوضاعها الراهنة وما بين طبيعة نشأتها الأصلية وتراثها ومسيرتها التاريخية . ولقد شملت هذه الدراسة التحليلية النقدية الموضوعات الرئيسية التالية :

أولاً : التكوين الطبقي والايديولوجي ، البورجوازي اليميني الأصيل ، للحركة في مرحلة نشوئها وممارستها الفاشستية على امتداد فترة الخمسينات " ١٩٥٠ - ١٩٦٠ " .

ثانياً : الحركة في مرحلة سيادة الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة ضمن صفوفها منذ مطلع الستينات حتى نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ .

ثالثاً : الحركة في مرحلة التناقض الحاسم بين عناصر قيادتها اليمينية التقليدية المؤسسة والحيوب التنظيمية التابعة لها ، وبين يسارها البرجوازي الصغير - بعد أن أصدر بياناً ضمنه اتجاهات جذرية جديدة - منذ نكسة ٥ حزيران ١٩٦٧ حتى الآن .

رابعاً : يسار حركة القوميين العرب في أوضاعه الراهنة ومستقبله على طريق توليد فصائل ماركسية لينينية جديدة .

وفي هذا البيان تكتفي اللجنة بتقديم توضيح أولي لموضوعات الخلاف الذي نشب في الحركة بين يمينها ويسارها في اعقاب هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وتوضيح ألي أيضاً لطبيعة التطورات التنظيمية التي جرت انطلاقةً من تلك الموضوعات في كافة الفروع على امتداد عام ١٩٦٨ ، ثم توضيح أولي لحقيقة الوضع الراهن في الحركة : كيف يفهمه اليسار وما هي توجهاته مستقبلاً . على أن يكون هذا البيان مدخلاً لوثائق تحليلية نقدية أكثر شمولاً واتساعاً .

موضوعات ٥ حزيران

ما هي أبرز موضوعات الخلاف الذي نشب في الحركة - بين يمينها ويسارها - في اعقاب نكسة ٥ حزيران ١٩٦٧ ؟

لقد بدأ هذا الخلاف يتبلور ، بعد أشهر من النكسة ، حول الموضوعات التي طرحها الاطار القيادي اليساري - ملتقىً بها مع تطلعات قواعد واسعة من الحركة - تحليلاً لنكسة ٥ حزيران بمقدماتها وجذورها التاريخية ، وتحليلاً للبرنامج السياسي الاقتصادي العسكري الذي ردت به حركة التحرر الوطني العربية على نكسة ٥ حزيران تحت شعار إزالة آثار العدوان .

لقد انطلق اليسار في تحليله لهزيمة ٥ حزيران من موقف يرفض اعتبارها مجرد صدفة عسكرية ، بل يرى أنه لا بد من البحث عن اسبابها وجذورها ومقدماتها التاريخية في طبيعة التكوين

الطبقي والايديولوجي لحركة التحرر الوطني العربية التي خاضت حرب ٥ حزيران وحصدت الهزيمة فيها .

هذا التحليل الطبقي للنكسة والذي طرحه اليسار كان ينطوي على الموضوعات الرئيسية التالية :

١- لقد شكلت البرجوازية الصغيرة بمصالحها وأفكارها وسلوكها السياسي الطبقة القائدة لحركة التحرر الوطني العربي منذ مطلع الخمسينات . ولقد خاضت هذه الحركة ، بقيادتها الطبقيّة تلك ، معاركها الاساسية ضد الاستعمار القديم وضد الطبقات الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة المرتبطة به . وتبلورت بنتيجة هذه المعارك مجموعة أنظمة وطنية قامت في اجزاء عديدة من الوطن العربي : الجمهورية العربية المتحدة ، الجزائر ، سوريا ، العراق ، اليمن الجنوبية ، ورغم التمايز الحاصل فيما بين هذه الأنظمة نتيجة لظروف النشأة التاريخية الخاصة بكل منها ، فإن قانوناً عاماً كان يحكمها جميعاً وهو انها مثلت في ايديولوجيتها ومحتواها الطبقي الاجتماعي وسلوكها السياسي ونهجها الاقتصادي مصالح وأفكار وممارسات الطبقة البرجوازية الصغيرة العربية .

وإذا كان ذلك هو القانون العام الذي حكم نشأة الأنظمة الوطنية العربية ، فإن الحركات الوطنية الشعبية غير ذات المواقع في السلطة الرسمية " كحركة القوميين العرب " مثلاً كانت محكومة هي أيضاً في فكرها وتكوينها الاجتماعي وممارستها السياسية بذلك القانون الطبقي ذاته . بل أن الانظمة الوطنية العربية كانت بمثابة السقف الأعلى الذي استطلت به الحركات الوطنية الشعبية دون أن تستطيع اختراقه ، لأنها لم تستطع أن تتجاوزته طبقياً . ولم تشذ الأحزاب الشيوعية العربية عن هذه القاعدة إذ لم تتمكن من لعب أي دور تاريخي في تجذير حركة التحرر الوطني العربية وتصعيد نضالها نحو مستوى طبقي وايديولوجي يهيئها للصمود في وجه الاستعمار الجديد ، ولتحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ضمن أفق بروتيتاري جذري " طريق الثورة الوطنية الذي تنتهجه الصين ، وكوريا الشمالية وفيتنام ، وكوبا " . بل أن الأحزاب الشيوعية العربية بالتزامها المطلق بالموضوعات الستالينية حول الثورة الوطنية " وعجزها عن فهم وممارسة الطريق اللينيني " لم تستطع ، في الكثير من المراحل التاريخية ، حتى أن تواكب حركة التحرر الوطني العربية بأفقه البورجوازي الصغير ، فانزلقت الى ارتكاب خطيئات قاتلة " الموقف من القضية الفلسطينية عام ١٩٤٨ ، مجابهة الكثير من التحولات الوطنية التقدمية البورجوازية الصغيرة بشعارات ليبرالية بورجوازية عاجزة وبمواقف يمينية .. الخ " .

٢- ان الاتصالات التي حققتها حركة التحرر الوطني العربية بقيادة البورجوازية الصغيرة على الاستعمار القديم وأدواته الطبقيّة المحلية ، في الفترة ما بين الخمسينات ، وبداية الستينات ، لم تنه عصر المجابهة الاستعمارية في الوطن العربي ، بل وضعت هذه المجابهة على اعقاب مرحلة اعلى هي مرحلة التصادم مع الاستعمار الجديد ممثلاً بالولايات المتحدة الاميركية أساساً والتي بدأت تنتقل ، في مطلع الستينات ، الى مرحلة التخطيط لتطويق حركة التحرر الوطني العربية واحتوائها وضربها .

ولقد كانت للولايات المتحدة في قلب المنطقة العربية قوى محلية تستطيع أن تتحرك بها ومن خلالها لتنفيذ خططها . كانت هناك الأنظمة الرجعية الممثلة لتحالف الطبقة البرجوازية الكبيرة مع الاقطاع والتي تشكل بطبيعتها قواعد حقيقية للاستعمار الجديد . وكانت اسرائيل كاحتياطي عسكري دائم موضوع تحت تصرف الولايات المتحدة يمكن استخدامه لردع حركة التحرر الوطني العربية أو لضربها . ذلك ان وجود اسرائيل كان يمنح الاستعمار الجديد الفرصة الدائمة للتدخل العسكري المباشر ضد حركة التحرر الوطني العربية ، لأن الدولة الصهيونية هي في حقيقة تركيبها جزء من حركة الامبريالية العالمية – الاميركية بشكل خاص – وهي بحكم مصالحها الذاتية في التوسع والامتداد مستعدة دائماً لأن تكون يد الاستعمار الضاربة في هذه المنطقة .

٣- وفي مواجهة التحرك الهجومي للاستعمار الجديد ولأدواته الطبقيّة المحلية ولأدواته الطبقيّة المحلية وامتداده الصهيوني خلال السنوات القليلة التي سبقت حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ ، في مواجهة ذلك كله كان واضحاً أن قدرة حركة التحرر الوطني العربية على الصمود مرهونة أساساً بقدرتها على النضال تحت رايات برنامج سياسي اقتصادي عسكري جذري يوفر :

- تعبئة سياسية حقيقية للجماهير العريضة من العمال وفقراء الفلاحين والجنود في ظل افق وطني جذري : أفق النضال الدائم بحرب طويلة النفس ضد الاستعمار الجديد والقوى الطبقيّة المرتبطة به وضد اسرائيل كوجود اغتصابي وكمخفر عسكري أممي للامبريالية العالمية في المنطقة العربية .

- تعبئة عسكرية شاملة لهذه الجماهير العريضة تحولها إلى ميليشيا مجهزة بالوعي وبالسلاح وقادرة بالتالي على متابعة حرب وطنية بالغة الصعوبة طويلة النفس .

- تعبئة اقتصادية جذرية تبني بالتصنيع الثقيل وبالزراعة الثقيلة الأساس المادي للتحرر الوطني السياسي والاقتصادي الحقيقي ، القادر على الإفلات من شباك السوق الرأسمالية العالمية وقوانينها التي تركز على الصعيد العالمي وضعاً طبقياً يشكل مصيدة دائمة لاجهاض حركات التحرر الوطني اذا هي لم تنهج نهجاً اقتصادياً جذرياً يحررها من حلقة الاقتصاد المتخلف المفرغة .

٤- إلا ان كون البورجوازية الصغيرة هي الطبقة القائدة لحركة التحرر الوطني العربية ، قد جعل هذه الحركة عاجزة عن النضال تحت رايات هذا البرنامج الجذري . وتتضح هذه الحقيقة بجلاء حين نلقي نظرة على سلوك الأنظمة البورجوازية الصغيرة خلال السنوات التي سبقت حرب ٥ حزيران ١٩٦٧ ومهدت لها .

- فقد عجزت تلك الانظمة ، بحكم مصالح الطبقة السائدة على رأسها ، عن احداث تعبئة اقتصادية جذرية لأن التنمية الاقتصادية بأفق جذري كانت تتعارض أساساً مع الأفق الايديولوجي والطبقي ومع المصالح الاستهلاكية المباشرة للبورجوازية الصغيرة ورغبتها في المحافظة على امتيازاتها الراهنة واستغلالها الطبقي القائم . وهكذا أقامت

تلك الأنظمة نمطاً من الاقتصاد الموجه أتى ملبياً لحاجاتها الطبقيّة الاستهلاكية ، وعاجزاً عن حل معضلات الاقتصاد المتخلف الخاضع لسيطرة السوق الرأسمالية العالمية في النهاية .

- ولقد عجزت تلك الأنظمة عن إحداث تعبئة سياسية حقيقية للجماهير العريضة من العمال وفقراء الفلاحين والجنود في ظل أفق وطني جذري ، ذلك ان الايديولوجيا البورجوازية الصغيرة - المعبرة عن مصالح هذه الطبقة - ليست ولا يمكن أن تكون أساساً لنهج وطني جذري " في عصر الحركة الامبريالية العالمية للنظام الرأسمالي " . إن النهج الوطني الجذري في البلدان المتخلفة - وفي عصر الامبريالية - لا بد ان ينبثق في الأساس عن ايديولوجية طبقية جذرية . فالثورة الوطنية في البلدان المتخلفة ، وفي هذا العصر ، هي ثورة مركبة لا تستطيع ان تحل معضلات التحرر الوطني الحقيقية إلا من خلال برنامج طبقي جذري يجري تنفيذه تحت قيادة العمال متحالفين مع الفلاحين الفقراء والجنود . فهذه الجماهير الكادحة هي القوة الاجتماعية الأساسية القادرة بطبيعتها على معالجة المعضلات الطبقيّة على تحدي الصعوبات التي تعترض عملية بناء الأساس المادي للتحرر الوطني الاقتصادي من الاستعمار : بالتقشف وبالتضحية المادية وبالحد من الاستهلاك وبضرب الامتيازات الطبقيّة الموروثة والجديدة .

ومن هنا يصبح واضحاً أن التعبئة الوطنية الجذرية باتجاه حرب طويلة النفس ضد كل اشكال الاستعمار ، لا بد أن تنبثق عن ايديولوجية طبقية جذرية : ايديولوجية الطبقة العاملة الماركسية اللينينية .

أما الايديولوجيات البورجوازية الصغيرة التي تنشأ التسوية الطبقيّة لصالح امتيازاتها على الصعيد الاجتماعي الداخلي ، فإنها تنتهي أيضاً وبالضرورة الى نشدان التسوية مع الاستعمار الجديد على الصعيد الوطني الخارجي . فهي تحس بعجزها عن بناء اقتصاد وطني ثقيل منسلخ جذرياً عن السوق الرأسمالية العالمية ، وتحس بالتالي ان استراتيجية الحرب الدائمة ضد الاستعمار سوف تكلفها باهظاً ، وسوف تكون بالنسبة لها مغامرة قد تطيح بكل وجودها على رأس السلطة الطبقيّة وبكل ما ينطوي عليه هذا الوجود من مصالح وامتيازات .

ومن هنا ، من طبيعة نهجها الوطني الواسطي ، المعبر عن مصالحها الطبقيّة المتصلة بالسوق الرأسمالية في النهاية ، من هنا انبثق عجز الأنظمة البورجوازية الصغيرة العربية عن إحداث تعبئة سياسية حقيقية للجماهير الكادحة .

ولقد عجزت تلك الأنظمة أيضاً عن إحداث تعبئة عسكرية شاملة لتلك الجماهير العريضة تحولها إلى ميليشيا مجهزة بالوعي وبالسلاح ، لأن مثل هذه التعبئة العسكرية ضمن أفق وطني جذري ، من شأنها أن تبلور الثقل الطبقي السياسي للعمال وفقراء الفلاحين وتتصاعد به الى حيث يهدد السيطرة الطبقيّة البورجوازية الصغيرة على السلطة ونهجها الواسطي المساوم في مواجهة الاستعمار .

وهكذا ، وفي مواجهة التحرك الهجومي للاستعمار الجديد وأدواته الطبقة المحلية وامتداده الصهيوني كانت حركة التحرر الوطني العربية بقيادة البرجوازية الصغيرة تتسلح ببرنامج ديمagogي عاجز لا يتعدى حدود التعبئة السياسية اللفظية للجماهير بعيداً عن أي تنظيم سياسي حقيقي للطبقات الكادحة ، وأية ميليشيا شعبية مسلحة وأي نهج اقتصادي جذري ، ولا يتعدى أيضاً حدود التعبئة العسكرية التقليدية للجيش النظامية بالمعدات والتجهيزات المادية في ظل أوضاع بيروقراطية بورجوازية عاشتها هذه الجيوش وشلت إرادة القتال الوطني الجذري فيها .

٥- بهذا البرنامج العاجز دخلت حركة التحرر الوطني العربية بقيادة البرجوازية الصغيرة حرب ٥ حزيران مع العدو الصهيوني . ولم تكن لتستطيع ربح هذه الحرب إلا إذا خرجت بها من نطاق المغامرة العسكرية القصيرة النفس ، وحولتها الى حرب شاملة ومستمرة وطويلة مع اسرائيل كخط مواجهة أمامي ، ومع خطوطها وقواعدها الخفية المتمثلة بالاستعمار الجديد بكل قواعده ومراكزه ومصالحه والقوى الطبقة التي يسندها ويستند إليها على الأرض العربية . ولكن حركة التحرر الوطني العربية " كأنظمة رسمية وكتنظيمات حزبية خارج مواقع السلطة " لم تكن مهياة لتفجير مثل هذه الحرب الطويلة النفس ، لأن الطبقة البرجوازية الصغيرة القائدة لها كانت عاجزة كلياً عن انتهاج برنامج نضال وطني تحرري جذري - سياسي عسكري اقتصادي - يمنحها القدرة على متابعة حرب بهذا المستوى . ومن هنا كانت حربنا مع اسرائيل مجرد مغامرة عسكرية قصيرة النفس اضطرت حركة التحرر الوطني العربية الى ايقافها عند حدود جولة الأيام الستة ، بعد أن استنفدت كل طاقاتها في عملية الصدام بالجيوش النظامية بيننا وبين اسرائيل .

وعبر هزيمة الجيوش العربية أمام اسرائيل كان واضحاً ان الذي انهزم هو الطبقة التي قادت حركة التحرر الوطني في هذه الحرب ، وان الذي سقط هو برنامج هذه الطبقة العاجز كلياً عن توفير مقومات الصمود في هذه الحرب .

٦- ومنذ الأشهر الأولى التي اعقبت النكسة بدا واضحاً ان حركة التحرر الوطني العربية عادت تأخذ ، مع مزيد من التراجعات هذه المرة ، بنفس البرنامج العاجز الذي كانت تأخذ به قبل النكسة ، والذي صنع مقدمات هزيمة ٥ حزيران ، وعبد الطريق إليها . وكان ذلك معناه أن الطبقة البرجوازية الصغيرة سوف تدفع بالنضال الوطني العربي من جديد ، تحت شعار العمل لإزالة آثار العدوان هذه المرة ، إلى إحدى نتيجتين :

- اما التسوية الاستسلامية مع اسرائيل والاستعمار الجديد على أساس قرار مجلس الأمن الدولي الذي يشكل الخطوة الأولى والأهم على طريق تصفية القضية الفلسطينية وانها مقومات الصراع العربي الصهيوني .

- واما الاندفاع ، تحت ضغط التشدد الاسرائيلي والاميركي الذي لا يريد الاكتفاء بمجرد تحقيق الخطوة الأولى والأهم ، نحو مغامرة عسكرية اخرى قصيرة النفس تتخذ شكل عملية صدام بالجيوش النظامية بيننا وبين اسرائيل ونحصد فيها الهزيمة من جديد .

والحقيقة انه لم يكن في مقدور الطبقة البورجوازية الصغيرة أن تفرز برنامج نضال وطني جذري لأن ذلك يتناقض مع طبيعة تكوينها الاجتماعي والايديولوجي . وليست هناك طبقة في التاريخ يمكن أن تختار لنفسها بحرية مواقف متعارضة مع طبيعة مصالحها وأفقهها الايديولوجي وممارساتها السياسية ...

٧- ان الكفاح المسلح الذي بدأته حركة المقاومة الفلسطينية رداً على العدوان الاسرائيلي والذي يشكل الطريق الوحيد أمام حركة التحرر الوطني العربية كلها في صراعها المصيري مع الوجود الصهيوني ، لا بد ان يرتبط كي يحقق أهدافه التاريخية ببرنامج نضال وطني عربي جذري ضد الاستعمار الجديد وامتداده الصهيوني وأدواته الطبقية المحلية . ذلك أن إزالة آثار العدوان الاسرائيلي " أي تحرير الأرض العربية المحتلة " لن تتحقق في ضوء تجربة ٥ حزيران ، بمغامرة عسكرية نظامية اخرى قصيرة النفس مع اسرائيل . فقدره حركة التحرر الوطني العربية على إزالة آثار العدوان الاسرائيلي سوف تكون مرهونة بقدرتها على متابعة حرب طويلة النفس مع اسرائيل . والحرب الطويلة النفس مع اسرائيل لن تكون مع اسرائيل كمخفر عسكري امامي فقط ، بل هي سوف تكون ايضا مع الخطوط والقواعد الخلفية لاسرائيل . وهذا معناه ان كل معركة مع العدو الصهيوني تدور في غير بيئة النضال الوطني العربي الجذري ضد الاستعمار الجديد وضد القوى الطبقية المرتبطة به في المنطقة العربية ، سوف تنتهي إلى العجز عن مجابهة اسرائيل وعن تحرير فلسطين في نهاية المطاف . وقد كان ذلك بالضبط هو ما حصل في ٥ حزيران ١٩٦٧ .

٨- ان قدرة حركة التحرر الوطني العربية على الالتزام في نضالها ببرنامج سياسي عسكري جذري - يكسب الكفاح الفلسطيني المسلح وكل كفاح مسلح عربي أفقه التاريخي المجدي والصحيح - هو أمر مرهون بحصول تغير جوهري في طبيعة بنيته الطبقية والايديولوجية الراهنة .

صحيح أن المهمات التي تجابهها الآن هذه الحركة ، على المستوى العربي الشامل ، هي مهمات ذات طبيعة وطنية ديمقراطية . وصحيح ايضاً ان مثل هذه المرحلة تفرض إقامة تحالفات وطنية طبقية عريضة ، يجب أن تتسع لتشمل اوساطاً وقطاعات من البورجوازية الصغيرة . ذلك كله صحيح . ولكن المسألة المركزية التي لا بد من حلها كي تتمكن حركة التحرر الوطني العربية من انتهاج طريق الثورة الوطنية الديمقراطية وإزالة آثار العدوان الاسرائيلي ، هذه المسألة المركزية هي بقيادة من يجب ان تقوم تلك التحالفات الوطنية الطبقية العريضة ؟ وتحت برنامج أية طبقة سيكون النضال لتحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وإزالة آثار العدوان الاسرائيلي ؟؟؟ تلك هي المسألة على صعيدها الحقيقي . وقد جابهتها قبلنا شعوب عديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وعبر تجربة هذه الشعوب أصبح واضحاً أنه في البلدان التي قامت فيها التحالفات الوطنية الطبقية العريضة تحت قيادة البرجوازية الصغيرة وفي ظل برنامجها الخاص ، فإن حركات التحرر الوطني عجزت عن انتهاج طريق الثورة الوطنية الديمقراطية الجذرية وانتهت إلى الانهيار والفشل . بينما في البلدان التي قامت فيها التحالفات الوطنية الطبقية العريضة تحت قيادة الطبقة العاملة وفي ظل

برنامجها ، فإن حركات التحرر الوطني استطاعت فعلاً الصمود في وجه الاستعمار الجديد والقوى الطبقية المرتبطة به وتجذير ثورتها الوطنية الديمقراطية والوصول بها إلى نهايات حاسمة . لقد استطاعت حركات التحرر الوطني بقيادة الطبقة العاملة في هذه البلدان أن تستقطب حولها قطاعات وأوساطاً من البرجوازية الصغيرة جندتها في خدمة ثورتها الديمقراطية . ولكن هذا الاستقطاب تحقق انطلاقاً من وضوح كامل لموضوعه الأساسية مؤداها : ان البرجوازية الصغيرة لا يمكن أن تقود ثورة وطنية ديمقراطية جذرية ، ولكن أجزاء منها يمكن أن تقاد " محشورة " في طريق ثورة وطنية ديمقراطية جذرية .

ولذلك فإن المسألة المركزية التي تجابهها حركة التحرر الوطني العربية الآن ليست مسألة : هل يجب ان تستقطب هذه الحركة تحالفات وطنية طبقية عريضة أم لا ؟ وهل يجب ان تمد جسوراً بينها وبين قطاعات وأوساط من البرجوازية الصغيرة أم لا ؟ فمن الواضح أن طبيعة مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تفرض تلك التحالفات وتؤكد ضرورة مد هذه الجسور . ولكن القضية ليست هنا ؛ بل هي تكمن أولاً وفي الأساس في المسألة المركزية التالية : لمن يجب ان تكون القيادة في حركة التحرر الوطني العربية وتحت برنامج أية طبقة سوف تواجه مهماتها التاريخية ؟

ان التكوين الطبقي الراهن لحركة التحرر الوطني العربية لا ينطوي على مجرد التحالفات مع قطاعات وأوساط من البرجوازية الصغيرة . بل أن هذه الحركة واقعة الآن تحت قيادة الطبقة البرجوازية الصغيرة وخاضعة لبرنامجها . وتحت تلك القيادة وهذا البرنامج ، حصدت حركة التحرر الوطني العربية هزيمة هـ حزيران ، وتحتها أيضاً يبدو الآن واضحاً انها سوف تحصد - بعد النكسة ورغم النكسة - المزيد من الهزائم .

من هنا يصبح واضحاً ان نهوض حركة التحرر الوطني العربية الآن من أجل تحقيق مهمات ثورية وطنية ديمقراطية يمكن في بيئتها التصدي للعدوان الاسرائيلي ، هو امر مرهون بحصول تغير أساسي في طبيعة بنيتها الطبقية والايديولوجية : أي هو مرهون بصعود الطبقة العاملة على رأسها ، متسلحة ببرنامجها الجذري ومتحالفة مع فقراء الفلاحين والجنود والقطاعات المستجيبة من البرجوازية الصغيرة . وهو تغير لا يمكن أن يتحقق تلقائياً وبالممارسة العفوية التجريبية ، بل بقيادة أحزاب طليعية تلتزم ايديولوجيا الطبقة العاملة " الماركسية اللينينية " وتنظم في صفوفها طليعة الطبقة العاملة وطلائع الطبقات الحليفة لها . وبنضال هذه الأحزاب تحت رايات برنامج وطني جذري ينطلق من التحليل العلمي للواقع الملموس في كل قطر عربي ، وبأشكال وأساليب من الكفاح متعددة لابد أن تتصاعد لتتبلور في أعلى أشكال العنف الثوري وأكثرها حسماً : الكفاح المسلح - بنضال هذه الأحزاب يمكن لحركة التحرر الوطني العربية أن تجدد بنيتها ، وتعطي لتحالفاتها الطبقية معناها الصحيح ، وتكتسب قدراتها على متابعة حربها الوطنية الطويلة النفس .

ذلك هو جوهر التحليل الطبقي للنكسة ، ولمرحلة ما بعد النكسة ، والذي طرحه يسار الحركة في مختلف فروعها وفي الاجتماعات التي عقدتها اللجنة التنفيذية القومية بعد هـ حزيران ١٩٦٧ - تموز ١٩٦٧ - كانون الثاني ١٩٦٨ - ايار ١٩٦٨ .

برنامج تطور ديمقراطي للحركة

وحول موضوعات هذا التحليل بدأ الخلاف يتصاعد بين اليسار وبين عناصر القيادة التقليدية اليمينية والجيوب والاطارات التنظيمية التابعة لها في الحركة . ولم يستطع اليمين أن يصوغ أفكاره وممارساته الحقيقية المعاكسة لهذا التحليل ، على شكل وجهة نظر متكاملة تطرح نفسها بجرأة ووضوح . فاتخذت وجهة نظره شكل التحفظات التي تدعي الموافقة على جوهر التحليل بينما هي في الواقع ذات طبيعة مناقضة له ومتصلة بالأفكار والممارسات القومية اليمينية والبرجوازية الصغيرة التي سادت تاريخياً في الحركة . ولم تستطع تلك التحفظات أن تشق طريقها ضمن إطار اللجنة التنفيذية القومية للحركة . وهكذا انتهى اليمين الى الرضوخ لفظياً لمنطق هذا التحليل متصوراً ان الممارسة العملية سوف تكون ميداناً فسيحاً لتطويق كل الموضوعات وإفقادها معانيها .

وفي عجزها الأصيل عن أن تكتشف علاقة ما بين النظرية والممارسة ، لم تستطع العناصر اليمينية أن ترى في التحليل الذي طرحه اليسار أكثر من شطحات ثقافية يمكن مداراتها بالموافقة ، للمضي بعدها في انتهاج نفس طريق الممارسة البرجوازية الصغيرة السابقة للحركة . وهكذا كانت العناصر اليمينية على استعداد للقبول بهذا التحليل طالما بقي مجمداً ضمن بضعة وثائق نظرية بعيدة عن أن تلامس أرض الممارسة اليومية الحقيقية .

ولكن اليسار الذي طرح ذلك التحليل كان يدرك جيداً أن قيمة موضوعاته مرهونة بقدرتها على أن تشق لنفسها حيزاً في ميدان الممارسة العملية . وكان واضحاً له ان انتقال هذه الموضوعات الى حيز الممارسة العملية يتطلب أولاً ، وفي الأساس ، اخضاع أوضاع الحركة لعملية نقد شاملة كمدخل لشن نضال حازم ضد الأفكار والممارسات اليمينية والبرجوازية الصغيرة السائدة في صفوفها ، وضد الأطر والبرامج التنظيمية البيروقراطية السائدة على نظامها ومن هنا ربط اليسار ما بين تحليله لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية ، وفهمه لأوضاع حركة القوميين العرب ولبرنامج التطور الجديد الذي يجب ان يطرح داخل صفوفها . وقد انطوى هذا البرنامج الداخلي الذي طرحه اليسار على النقاط الرئيسية التالية :

أولاً – أن حركة القوميين العرب تشكل ، بطبيعة تكوينها الطبقي والايديولوجي البرجوازي الصغير ، فصيلة من فصائل حركة التحرر الوطني العربية يحكمها نفس القانون الذي يحكم بقية هذه الفصائل : قانون العجز عن لعب دور الحزب الطليعي القادر على قيادة النضال الوطني العربي تحت رايات برنامج جذري . ولا يغير من هذه الحقيقة شيئاً كون الحركة تحتوي في داخلها عناصر تطرح تحليلاً نقدياً علمياً لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية بأفق ماركسي لينيني بروليتاري . فإن وجود هذه العناصر بالتحليلات الجذرية التي تطرحها لا يجعل من الحركة حزباً طليعياً ذا تكوين طبقي وايديولوجي بروليتاري .

ثانياً – انه من المستحيل أن تتحول الحركة بمجموعها ، وكحسم سياسي ذي تركيب طبقي وايديولوجي برجوازي صغير ، إلى نقبيتها ، أي إلى حزب عمالي ماركسي لينيني . ولذلك فقد اقصى ما يمكن ان تتطور اليه الحركة هو ان تفرز من بين صفوفها عناصر

وطلائع طامحة إلى الالتحام بالطبقة العاملة والالتزام بايديولوجيتها الماركسية اللينينية . وان قدرة الحركة على ان تفرز مثل هذه العناصر والقطاعات الطبيعية ، مرهونة أساساً بفتح باب الصراع الطبقي والايديولوجي داخل صفوفها على مصراعيه . أن برنامج التطور التوفيقي الهاديء والبطيء لن يثمر في النهاية إلا تكريساً للأفكار والممارسات السائدة في صفوف الحركة ، واحتفاظاً بطبيعة تركيبها الطبقي والايديولوجي الأصيل . أن الأفكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة المطروحة في صفوف الحركة لن تشق طريقها بالصراع وبمطاردة كل الأفكار والممارسات السائدة في الحركة والمعبرة عن طبيعة تكوينها الأصيل . ولذلك فإن اخضاع الحركة لقانون الصراع الطبقي والايديولوجي بين أفكار وممارسات ماركسية لينينية بروليتارية جديدة ، وبين أفكار وممارسات بورجوازية صغيرة سائدة ، هو الطريق الوحيد لفتح آفاق التطور امامها . ان هذا التطور المنشود لا يستهدف تثبيت كيان الحركة الراهن وتصلبيه بإدخال بعض التعديلات النظرية الانتقائية على خطوط سيره ، بل هو يستهدف بالضبط تصفية اوضاع الحركة جذرياً : تصفيتها كجسم طبقي وايديولوجي بورجوازي صغير واتاحة الفرصة امام جمهرة الأعضاء لاختيار طريق سياسي جديد بمضامين طبقية وايديولوجية ماركسية لينينية بروليتارية ، مناقضة لكل ما تمثله الحركة في وضعها الراهن ولكل ما ترمز اليه بطبيعة نشأتها وتراثها التاريخي .

ان ذلك كله يفرض مجابهة المعضلات التكوينية الجوهرية التي تعيشها الحركة ، بصفتها تنظيمياً سياسياً من تنظيمات البرجوازية الصغيرة ، ببرنامج تطور ديمقراطي يتيح للأفكار والممارسات الماركسية اللينينية الجديدة فرصة التعبير عن نفسها بحرية ويعطيها حق الصراع على أوسع نطاق ممكن مع الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة السائدة .

ثالثاً – ان العلاقات التنظيمية السائدة في الحركة قطرياً ومركزياً بشكلها ومضمونها البيروقراطي البورجوازي الصغير ، تشكل عائقاً في وجه برنامج التطور الديمقراطي هذا . ولذلك لا بد من النضال من أجل تغيير هذه العلاقات التنظيمية السائدة ، لإحلال علاقات ديمقراطية مكانها . والعلاقات الديمقراطية لا تتحقق بمجرد الأخذ بمبدأ الانتخابات في التنظيم ، بل أن هدفها الاساسي يجب ان يكون في هذه المرحلة من تطور الحركة اشراك كل الاطارات والقواعد في عملية تصفية البنية التقليدية للحركة في صياغة الممارسات الماركسية اللينينية الجديدة . وذلك يفترض توليد حياة فكرية داخلية تستهدف تمكين القوى الايجابية في كل فروع الحركة من اعادة النظر في تكوينها الثقافي ومواكبة كل التحولات اليسارية المطروحة على صعيد الفكر والممارسة العملية ، واطلاق كل المبادرات الصادرة عن القواعد بهذا الاتجاه . إن العلاقات التنظيمية بأفقها الديمقراطي الجديد يجب ان تتجاوز نهائياً كل اساليب التقنين البيروقراطي لفكر الحركة وسلوكها السياسي حسب الأوضاع الذاتية لمجموعة من القيادات البرجوازية الصغيرة تخشى أن تضيق مواقعها في النهاية اذا ما سادت الحركة علاقات تنظيمية ديمقراطية حقيقية تطلق كل المبادرات ، وتحديث تجديداً حقيقياً في تنظيمات الحركة واطاراتها يحررها من كل اشكال الوصاية والوجاهة واساليب العمل الاعتباطي والممارسة القيادية التي تسقط من أعلى على القواعد فتحجب ما تريد وتطرح ما تريد بنسبة ما يكون الحجب والطرح لصالحها في النهاية . ان الحياة التنظيمية للحركة يجب

ان يتمحور في هذه المرحلة حول شعارات اساسية لا بد من النضال لوضعها موضع التنفيذ : كل شيء يتعلق بفكر الحركة وسلوكها السياسي هو ملك الأعضاء ، ويجب ان يوضع بين أيدي الأعضاء . كل المبادرات والآراء ووجهات النظر يجب ان تتاح لها فرصة التعبير عن نفسها . الاقلية تلتزم بقرارات الأكثرية حزبياً ، ولكن من حق الأقلية أن تتمكن من طرح وجهات نظرها ، المخالفة ، على التنظيم ، بكل حرية . الحركة ليست تنظيمياً خاصاً بالأعضاء بل هي ملك الجماهير التي تناضل في وسطها . والعلاقة الديمقراطية مع الجماهير تقتض طرح كل القضايا الجوهرية حول فكر الحركة وسلوكها السياسي أمام الجماهير . وإذا كانت الاقلية مطالبة بالتزام مواقف الأكثرية في سلوكها الحزبي وسط الجماهير ، فإن من حقها ان تطرح وجهات نظرها الخاصة كأقلية امام الجماهير أيضاً ..

رابعاً – ان اعادة تأسيس العلاقات التنظيمية ضمن كل فرع من فروع الحركة على القواعد الديمقراطية يفترض بالبداية إعادة تأسيس العلاقات بأفقها المركزي القومي على قواعد ديمقراطية أيضاً . ان وجود قيادة سياسية مركزية دائمة تمارس على الصعيد القومي القيادة اليومية لمختلف الفروع " ممثلة بالأمانة العامة للحركة " ، ان وجود مثل هذه القيادة هو امر لا بد أن ينتهي بطبيعته الى ايجاد رأس بيروقراطي على قمة الحركة يمارس من بعيد ، معزولاً عن الاقاليم ، توجيهاً لهذه الاقاليم حسب اجتهاداته الخاصة وأوضاعه الذاتية . ولا بد من تجاوز هذه الصيغة البيروقراطية للعلاقات المركزية بين الاقاليم بإلغاء الأمانة العامة واعتبار الهيئة القيادية في كل اقليم هي القيادة السياسية المركزية اليومية الحقيقية والوحيدة بالنسبة للاقليم . فإن ذلك وحده هو نقطة الانطلاق الصحيحة نحو ايجاد علاقات ديمقراطية وموضوعية بين الاقاليم المختلفة .

وان الاطار التنظيمي الصحي والصحيح لقيام علاقات مركزية ديمقراطية وموضوعية بين الاقاليم هو اللجنة التنفيذية القومية المشكلة على أساس تمثيل كل الاقاليم والتي تجتمع في فترات دورية منظمة . ان اللجنة التنفيذية القومية ينبغي اعتبارها اطاراً لتفاعل الأفكار ووجهات النظر والممارسات السياسية الصادرة عن كل اقليم حول الأوضاع القطرية المختلفة وحول الوضع العربي بمجمله . وعلى هذا الأساس فإن اللجنة التنفيذية القومية يجب ان تكون المكان الذي تتحدد فيه نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف في وجهات النظر بين الاقاليم حول الأوضاع القطرية المتنوعة وحول الوضع العربي العام . وان المواقف المركزية التي تتخذها اللجنة التنفيذية القومية يجب ان تكون المكان الذي تتحدد فيه نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف في وجهات النظر بين الاقاليم حول الأوضاع القطرية المتنوعة وحول الوضع العربي العام . وان المواقف المركزية التي تتخذها اللجنة التنفيذية أو تعلنها باسم حركة القوميين العرب يجب أن تتخذ بالأكثرية مع الاحتفاظ للأقلية سواء تمثلت على شكل اقليم أو أكثر بحقها في طرح وجهة نظرها باسمها طبعاً وليس باسم حركة القوميين العرب كلها .

تلك هي أبرز خطوط برنامج التطور الديمقراطي للحركة الذي طرحه اليسار على اللجنة التنفيذية القومية المجتمعة في مطلع عام ١٩٦٨ . وامام هذا البرنامج بدأ يتضح لعناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة ، والجيوب التنظيمية التابعة لها ، أن اليسار لن يكتفي من الموضوعات التي اطلقها بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ تحليلاً للنكسة ومرحلة ما بعد النكسة ،

بمجرد تسجيلها في وثائق نظرية مجمدة بعيدة عن ان تلامس أرض الممارسة اليومية الحقيقية . بل أن هناك تصميماً على الانتقال بتلك الموضوعات الى حيز العمل اليومي وعلى مطاردة الأفكار والممارسات البرجوازية الصغيرة السائدة في الحركة ، وفتح آفاق التطور الديمقراطي أمامها لتفرز بالصراع العناصر والفصائل الطليعية من بين صفوفها .

وهنا أيضاً لم يستطع اليمين أن يصوغ معارضته الأصيلة لبرنامج التطور الديمقراطي هذا ، على شكل وجهة نظر متكاملة قادرة على أن تشق لنفسها طريقاً في اللجنة التنفيذية . وهكذا انتهى الأمر بالموافقة على هذا البرنامج الداخلي . وبعده فتحت امام العناصر القيادية اليسارية في كل الاقاليم فرص الاضطلاع بالمهام التالية :

- طرح موضوعات هـ حزيان على جمهرة الأعضاء في الاقاليم لاستئثار حوار واسع حولها في صفوفهم .
- التقدم ، انطلاقاً من تلك الموضوعات التي تتناول الوضع العربي العام ، على طريق صوغ تحليل طبقي سياسي للأوضاع القطرية المتنوعة واستخراج برنامج عمل يحدد مهمات النضال الوطني الجذري واساليب الكفاح المتطابقة مع الظروف الموضوعية والذاتية السائدة في كل قطر عربي .
- التقدم عملياً على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة متحررة من شبكة الممارسات السياسية الانتهازية السابقة التي كان يفرزها التكوين الايديولوجي والطبقي البرجوازي الصغير للحركة .
- الانطلاق عبر ذلك كله نحو تصفية البنية الطبقية والايديولوجية التقليدية للحركة واحداث عملية فرز تنظيمي حاسمة في صفوفها . وتأهيل الاستقطابات اليسارية للتحويل الى فصائل ماركسية لينينية جديدة .

التطورات التنظيمية خلال عام ١٩٦٨

وهكذا وعلى امتداد عام ١٩٦٨ شهدت فروع الحركة من مختلف الأقليم حركة جدل واسعة سرعان ما بدأ يتضح خلالها ان الموافقات اللفظية والشكلية التي منحها اليمين للتحليلات الصادرة عن اليسار ، إنما تخفي وراءها رفضاً حقيقياً وقاطعاً لكل توجهات اليسار وموضوعاته . فعندما بدأت هذه الموضوعات تنقل لى أرض الممارسة العملية في الأقاليم وتلامس المعضلات التكوينية الجوهرية لحركة القوميين العرب ، وقفت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة " والجيوب التنظيمية التابعة لها " تعارضها علناً ، لتتكفىء عبر هذه المعارضة على مواقع نشأتها الطبقية الايديولوجية الأولى ، ذات الأفق البرجوازي اليميني .

وقد كان هذا التعاكس بين الرموز القيادية والجيوب التنظيمية اليمينية وبين التيار اليساري ، أساساً لصراع داخلي عاشته الحركة وظل يفرز نتائجه التنظيمية الحاسمة على امتداد عام

١٩٦٨ . وقد تمثلت هذه النتائج في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت إلى الاطاحة بمواقع اليمين التقليدي في معظم فروع الحركة .

• ففي العراق عقدت الحركة الاشتراكية العربية " فرع حركة القوميين العرب " مؤتمرها القطري في منتصف عام ١٩٦٨ ، وقد طرح اليسار في هذا المؤتمر موضوعات ٥ حزيران ١٩٦٧ تحليلاً للنكسة ولمرحلة ما بعد النكسة ، كما قدم تحليلاً طبقياً سياسياً للوضع العراقي والقوى الوطنية الديمقراطية في العراق وأساليب الكفاح المتطابقة معها ، ثم حدد فهمه أخيراً للمعضلات التكوينية الجوهرية التي تعيشها الحركة في العراق ولبرنامج التطور الديمقراطي الكفيل بتأهيلها لإفراز طليعة سياسية جديدة تلتزم ايدولوجية الطبقة العاملة وتلتحم بها .

وقد تمحورت حول هذه الموضوعات العلاقات التنظيمية داخل المؤتمر في قطبين متضادين : أولهما يمثل العناصر التقدمية ذات الطموح اليساري الجذري ، وثانيهما يمثل العناصر اليمينية العاجزة عن الانفصال عما مثلته الحركة في العراق من تكوين طبقي وايدولوجي بوجوازي صغير ومن ممارسات سياسية انتهازية ديماغوجية عبر مسيرتها التاريخية . وقد وقفت غالبية المؤتمر الى جانب اليسار بينما تمثل اليمين بالأقلية . وهكذا صادق المؤتمر على الموضوعات المقدمة من اليسار في قرارات صدرت بالأكثرية . كما انتخب المؤتمر لجنة مركزية للحركة في العراق تمثل فيها الاطار القيادي الملتزم بهذه القرارات والقادر على تنفيذها . وحيال ذلك لجأت الأقلية اليمينية " هاشم على محسن وفؤاد الركابي " الى انتهاج اسلوب انشقاقي فرفضت الاعتراف بنتائج المؤتمر كما رفضت أن تستمر في ممارسة وجودها داخل الحركة على شكل أقلية . ولذلك اتخذت اللجنة المركزية للحركة في العراق قراراً بفصلها مع الجيوب والعناصر اليمينية المتعاطفة مع اتجاهاتها .

• وفي سوريا عاشت الحركة الشطر الأكبر من عام ١٩٦٨ أوضاعاً متعثرة تميزت بممارسة سياسات نظرية وعملية ، بوجوازية صغيرة انتهازية تحت لافتات ماركسية لينينية لفظية .

وكان أبرز هذه السياسات التي مارسها الحركة خلال تلك الفترة دخولها إلى ما سمي " بالجبهة الوطنية التقدمية " مع فصائل سياسية أخرى من البرجوازية الصغيرة يغلب عليها الطابع اليميني والمتخلف ، في ظل برنامج ديماغوجي بوجوازي صغير . إلا أن مجموعة التطورات الموضوعية والذاتية التي جابهتها الحركة في الساحة السورية بعد ذلك : الحملة التي تعرضت لها وظهر افلاس صيغة " الجبهة الوطنية التقدمية " وانهارها عملياً ، وخروج عناصر من إطار الحركة القيادي بمواقف وتحليلات جذرية ذات طبيعة ماركسية لينينية بروليتارية كل ذلك مهد الأوضاع لعقد مؤتمر قطري للحركة خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٨ استطاع أن يلعب دوراً حاسماً في تغيير خط سير الحركة . ولم تستطع عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة في سوريا " هاني الهندي وبعض العناصر الأخرى " ممارسة أي تأثير مباشر على المؤتمر ، لأنها كانت قد انسحبت أصلاً من تنظيم الحركة السوري وقطعت علاقتها به منذ مطلع عام ١٩٦٨ لتتجمع حول فرع الحركة الفلسطيني .

وهكذا وافق المؤتمر على موضوعات ٥ حزيران المطروحة من جانب اليسار وتبنى تحليلاً طبقياً سياسياً أولاً للوضع السوري الراهن ينسجم مع تلك الموضوعات . كما وافق المؤتمر على برنامج تطور ديمقراطي داخلي يستهدف تصفية بنية الحركة التقليدي بأفق ماركسي لينيني بروليتاري . وقد انبثقت عن المؤتمر لجنة مركزية بدأت تضع قراراته موضع التنفيذ . وكان من الطبيعي أن تحدث هذه القرارات عملية فرز تنظيمي حاسمة وواسعة فصلت بموجبها العناصر والجيوب اليمينية التي وقفت مواقف متعكسة مع هذه التحولات . وقد أخذت هذه العناصر والجيوب بالتجمع من جديد لتمثيل امتداد تنظيمي آخر لحركة القوميين العرب اليمينية التقليدية .

• وفي لبنان عقدت الحركة مؤتمرها القطري في مطلع عام ١٩٦٨ ، وفيه طرحت العناصر القيادية اليسارية تحليلاً لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية الراهنة . كما طرحت تحليلاً طبقياً سياسياً للوضع اللبناني وخطوطاً عامة لبرنامج نضال وطني طبقي جذري مشدود الى طبيعة الظروف الطبقيّة الموضوعية السائدة ودرجة التطور الحقيقي لقوى اليسار القومي . وانتهت من ذلك كله الى صوغ برنامج تطور ديمقراطي داخلي للحركة يستهدف مطاردة كل الأفكار والممارسات البرجوازية الصغيرة في صفوفها وتأهيل اوضاعها لتوليد طليعة سياسية جديدة ملتزمة بايديولوجية الطبقة العاملة وملتحمة بها .

ولم تستطع الجيوب اليمينية الضئيلة التي احتواها المؤتمر أن تجاهر بموقف المعارضة الواضحة للأفكار الطليعية الجديدة المطروحة ، كما فشلت حتى في تسجيل تحفظاتها على هذه الأفكار فانتهت إلى الرضوخ والموافقة . وهكذا صدرت قرارات المؤتمر بالإجماع . إلا أنه عندما بدأت القيادة محاولتها للانتقال بهذه الأفكار إلى حيز الممارسة بدأت المعارضات البرجوازية الصغيرة اليمينية تطل برأسها من جديد في محاولة لتخريب برنامج التطور الديمقراطي في الحركة واجهاضه . وتحت ضغط المواقف والممارسات السياسية الجذرية الجديدة ، وحيال الثورة الثقافية التي انطلقت في التنظيم بأفق ماركسي لينيني ، تعرت وافترضت العناصر البرجوازية الصغيرة اليمينية وظهر بوضوح ان " موافقاتها " السابقة على الأفكار والاتجاهات الطليعية الجديدة ، لم تكن سوى موافقات لفظية شكلية فارغة . وعندما وجدت هذه العناصر نفسها مطوقة وعاجزة عن التأثير انتهت إلى مغادرة صفوف الحركة مسجلة بذلك عجزها النهائي وافلاسها الكامل .

• وفي الخليج العربي عقدت الحركة في منتصف عام ١٩٦٨ مؤتمراً تمثلت فيه كل ساحات المنطقة " بما في ذلك الكويت " وانطلاقاً من الموضوعات التي أطلقها يسار الحركة بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وقف المؤتمر امام تحليل طبقي سياسي لأوضاع الخليج . وقد سلط هذا التحليل الضوء على طبيعة تكوين الحركة الوطنية في المنطقة بكافة فصائلها وأبرزها حركة القوميين العرب ، منتهياً على ادانة سياسة الاستسلام الوطني الطبقي التي انتهجتها الحركة في المنطقة على امتداد السنوات الماضية والتي كانت ثمرة طبيعية لنمط القيادة البرجوازية اليمينية التي وجدت على رأسها ، في الكويت بشكل

خاص . فإن هذه القيادة ذات الصلات الوثيقة بالبورجوازية التجارية الكويتية الكبيرة كانت ، بأفقها الطبقي والايديولوجي العاجز ، عامل اجهاض لكل احتمالات تجذير الحركة الوطنية في المنطقة .

وقد انتهت العناصر القيادية اليسارية في مؤتمر الخليج من تحليلها النقدي هذا ، إلى طرح برنامج نضال وطني جذري ضد الاستعمار " القديم والجديد " وضد القوى الطبقيّة المرتبطة به ، بقيادة حزب ثوري جديد يسترشد بايديولوجية الطبقة العاملة ويعبئ طلائع الطبقات الجذرية المؤهلة لشن كفاح وطني حقيقي وطويل ضد الاستعمار والرجعية . وكان هذا الخط يفرض بالضرورة الأخذ ببرنامج تنظيمي داخلي يستهدف تصفية بنية الحركة التقليدية وتأهيل فصائلها التقدمية للاسهام في بناء هذا الحزب الثوري الجديد ، ولانتهاج استراتيجية النضال الوطني الجذري بأفاقها الثورية الجديدة .

وقد وافق مؤتمر الحركة في الخليج على هذه الموضوعات المطروحة من جانب العناصر القيادية اليسارية بالأكثرية ، ورفضها ممثلو القيادة اليمينية التقليدية للحركة في الكويت . وتجاه ذلك اتخذ المؤتمر قراراً بتجميد عضوية فرع الكويت ضمن الهيئات القيادية المركزية للحركة في الخليج . وفي اعقاب هذا التجميد الذي طرحت حيثياته للمناقشة في صفوف أعضاء الحركة في الكويت ، انعقد مؤتمر خاص بساحة الكويت ضم الاطارات الأساسية في التنظيم . وقد صادق هذا المؤتمر على الخطوات التي كان مؤتمر الخليج قد انتهى إليها ، منها قرار بفصل القيادة التقليدية اليمينية في الكويت " احمد الخطيب وعناصر أخرى " معتبراً نفسه جزءاً من مجموع تنظيم الحركة في الخليج . هذا وقد تلجأ عناصر القيادة اليمينية الكويتية إلى إعادة ارتباطها بيمين حركة القوميين العرب الذي يحاول تنظيم عناصره من جديد في اكثر من قطر عربي .

• أما في اليمن فإن فرع الحركة كان قد سار مبكراً على طريق حسم علاقاته بكل ما ترمز إليه حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى . ذلك ان هذا الفرع كان قد اتخذ قراراً بتجميد علاقاته بالحركة مركزياً في النصف الأخير من عام ١٩٦٦ . وكان للقرار آنذاك حيثيات جوهرية أهمها التناقض بين مجمل سلوك حركة القوميين العرب النظري والسياسي البرجوازي الصغير " تحت شعار الالتحام بالناصرية آنذاك " وبين الاتجاهات التي بدأت تسود فرعها في اليمن منذ تلك الفترة ، والطامحة الى تشكيل حزب طليعي جذري جديد . وتحت وطأة التناقض ما بين السلوك السياسي العام لحركة القوميين العرب تحت مظلة الناصرية ، وما بين السلوك السياسي الخاص بفرع الحركة في اليمن والمتصادم مع المضامين الطبقيّة والايديولوجية للوجود الناصري وممارساته في تلك المنطقة – تحت وطأة هذا التناقض اتخذ فرع اليمن قراره بتجميد علاقاته بالحركة مركزياً . " وتحت وطأة هذا التناقض ذاته انقطعت الصلة التنظيمية بين الحركة والجهة القومية في الجنوب عام ١٩٦٦ أيضاً . وسوف تتناول اللجنة التنفيذية في وثيقتها الدراسية التحليلية الشاملة تاريخ العلاقة بين الحركة والجهة القومية بكل الاشكال والمضامين التي اتخذتها في كل مراحلها " .

ان استقلال فرع الحركة في اليمن تنظيماً بصورة مبكرة عن مجموع الفروع الأخرى ، أتاح له فرصة انتهاج طريقه الخاص والتقدم خطوات واسعة على طريق تصفية بنيته الطبقيّة والايديولوجية التقليديّة الموروثة عن انتمائه لحركة القوميين العرب . وقد انتهت هذه الخطوات الى التدابير الحاسمة في منتصف عام ١٩٦٨ حيث عقد مؤتمر أقر تحليلاً طبقيّاً سياسياً لأوضاع الساحة اليمنية بمنظار ماركسي لينيني ، وطرح برنامجاً اولياً لنضال وطني تقدمي يستهدف تلبية مهمات الثورة الوطنيّة الديمقراطيّة في البلاد ، كما أقر تحليلاً لأوضاع حركة القوميين العرب يعتبرها بمعطيات نشوئها الأصليّة وممارساتها عبر مسيرتها التاريخيّة عاجزة عن أن تكون أساساً لحزب طليعي ثوري . وانطلاقاً من هذا التحليل كرس المؤتمر انفصال فرع اليمن عن مجموع حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى ، وقرر ان يشكل مع عناصر تقدمية طليعية أخرى " الحزب الديمقراطي الثوري اليمني " . وقد أكد المؤتمر أن هذا الحزب الجديد سوف يكون على استعداد لاقامة علاقات موضوعية من التبادل والتفاعل والمشاركة النضالية مع الفصائل اليسارية ضمن حركة القوميين العرب إذا ما استطاعت حسم علاقاتها بالحركة شكلاً ومحتوى .

• وبينما كانت هذه التطورات الحاسمة تتوالى في فروع حركة القوميين العرب على امتداد العام الماضي ، كان فرع الحركة الفلسطيني يشهد هو بدوره صراعاً داخلياً بدأ يتزايد تبلوراً ووضوحاً مع مطلع صيف ١٩٦٨ .

ولا بد من القول ، قبل الامام بوقائع الصراع الذي شهده فرع الحركة الفلسطيني ، ان هذا الفرع عاش في تاريخه جملة أوضاع جعلته على الدوام بعيداً عن كل ما شهدته فروع الحركة الأخرى من تطورات .

لقد ظل هذا الفرع محتفظاً ، إلى ما بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ ، بتكوينه الايديولوجي اليمني التقليدي الذي يرقى إلى أفكار النشأة التأسيسية الأولى للحركة في مطالع الخمسينات . وبينما كانت بقية فروع الحركة تشهد خلال فترة الستينات عملية تصفية لبنيتها الطبقيّة والايديولوجية الأصليّة لصالح التحولات البورجوازية الصغيرة التقدمية كان الفرع الفلسطيني يحتفظ بالسماة الايديولوجية الأصليّة للحركة ويستقطب في داخله وحوله شرائح طبقية ذات انتماء برجوازي كبير ظلت تلعب الدور الحاسم في تحديد مواقفه وخطوط سيره السياسيّة . وقد عزز بقاء هذا الفرع بعيداً عن كل التحولات التقدمية البورجوازية الصغيرة التي شهدتها الحركة بعد عام ١٩٦٠ ، وقوعه تحت الهيمنة الكاملة لعناصر القيادة التقليديّة اليمنية المؤسسة التي شكلت عازلاً بينه وبين مجرى التطورات في باقي فروع الحركة .

وحتى ما بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ استمرت تلك العناصر تلعب دورها في عزل هذا الفرع ، ولذلك ظل حتى الأشهر الأولى من عام ١٩٦٨ بعيداً عن كل الموضوعات التي طرحها يسار الحركة تحليلاً للنكسة ولمرحلة ما بعد النكسة على الصعيدين العربي العام ، والفلسطيني الخاص . وخلال تلك الفترة شكل فرع الحركة الفلسطيني ، ملتقىً مع تشكيلات فلسطينية أخرى ، الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين التي دخلت إلى جانب حركة " فتح " ميدان الكفاح المسلح . ولم يكن في البرنامج السياسي الذي أخذت به الجبهة الشعبيّة عند تأسيسها ما يميزها

عن " فتح " وعن مجمل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية العفوية التي كانت تنصدرها الاطارات البرجوازية التقليدية وتقنن لها أفكارها وسلوكها السياسي ونمط تعبيراتها التنظيمية.

ومع بداية عام ١٩٦٨ بدأ طوق العزلة المفروض على فرع الحركة الفلسطيني يتفكك نسبياً . إذ أن العناصر القيادية اليمينية التي نجحت في عزل الساحة الاردنية من فرع الحركة الفلسطيني ، لم تستطع أن تمنع الساحات الخارجية ، حيث للفلسطينيين تجمعات وللحركة بينهم تنظيمات ، من أن تتلقى تأثيرات وأفكار بدأت تضع مجمل حركة المقاومة ، ومن ضمنها الجبهة الشعبية ببرنامجه السياسي وممارساتها ، موضع التحليل والنقد . كما انه حتى في الساحة الاردنية بدأت التأثيرات تتضح وتتصاعد مع الاطارات الفلسطينية القادمة من الخارج للمشاركة في العمل ، ومع نمو الاستجابات التقدمية لدى أوساط من التنظيم الفلسطيني الأصلي للحركة في الاردن . وهكذا بدأت تبرز اطارات يسارية ، ذات تكوين متفاوت من حيث مدى وضوحه وجذريته ، إلا أنه يجمعها جميعاً طموح عام إلى اكساب حركة المقاومة الفلسطينية افقاً طبقياً وايدولوجياً وسياسياً جذرياً ، عبر ما كانت تطرحه من تحليلات لأزمة حركة المقاومة الفلسطينية الراهنة بنهجها العفوي وافقها الطبقي والايديولوجي والسياسي البورجوازي ، ومن تحليلات لأوضاع الجبهة الشعبية ولممارساتها العملية التي كانت تفقدها أي مبرر وجود خاص ومستقل ضمن حركة المقاومة .

وبتأثير هذه التحليلات الصادرة عن العناصر القيادية الفلسطينية اليسارية وتحت وطأة السلوك السياسي المتخبط المتعثر الذي انزلق اليه فرع الحركة الفلسطيني في الجبهة الشعبية تحت قيادة اليمين ، بدأ يتشكل في هذا الفرع تيار متزايد الاتساع يطالب بالوقوف وقفة تحليلية نقدية أمام أوضاع الحركة والجبهة الشعبية ضمن إطار وقفة عامة أمام أزمة حركة المقاومة . كل ذلك مهد لعقد مؤتمر قطري لفرع الحركة الفلسطيني في شهر آب ١٩٦٨ . وفي هذا المؤتمر طرحت العناصر القيادية اليسارية جملة وثائق حول أوضاع القضية الفلسطينية والحركة الوطنية للشعب الفلسطيني . وقد انطوت هذه الوثائق على تحليل للمدلولات الطبقيّة السياسية لنكسة ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وللبرنامج البرجوازي الصغير الديماغوجي الذي عادت حركة التحرر الوطني العربية تأخذ به رداً على النكسة ولمعاني هذا البرنامج بالنسبة لمصير القضية الفلسطينية . كما انطوت هذه الوثائق على تحليل للتكوين الطبقي والايديولوجي البورجوازي والبرجوازي الصغير لحركة المقاومة الفلسطينية في أفقها الراهن ، ثم للبرنامج السياسي العسكري الذي أفرزه هذا التكوين وعجزه عن حل معضلات الحركة الوطنية الفلسطينية . وطرحت هذه الوثائق أيضاً برنامج اليسار الهادف اكساب حركة المقاومة أفقاً سياسياً وعسكرياً جذرياً قادراً على حماية القضية الفلسطينية من الحلول الاستسلامية التصفوية ، وعلى تصعيد نضال الشعب الفلسطيني في حرب طويلة النفس ضد اسرائيل كوجود اغتصابي وكخط مواجهة امامي ، وضد خطوطها وقواعدها الخفية المتمثلة بالاستعمار الجديد وامتداداته الطبقيّة المحلية في الساحة الفلسطينية وفي المنطقة العربية بشكل عام . وقد أوضحت الوثائق التي طرحها اليسار ان اكتساب حركة المقاومة مثل هذا البرنامج السياسي العسكري الجذري هو أمر لا يمكن أن يتحقق اعتباراً .

ذلك ان البرنامج السياسي العسكري لكل حركة كفاح مسلح ، هو في النهاية افران متطابق مع طبيعة تكوينها الطبقي والايديولوجي . وذلك معناه ان قدرة حركة المقاومة الفلسطينية على تجاوز برنامجها السياسي العسكري الراهن نحو آفاق جذرية جديدة ، هو أمر مرتبط عضوياً بحصول تحولات اساسية في بنيتها الطبقيّة الايديولوجية ، أي هو في النهاية مرتبط بصعود الطبقات الجذرية على رأسها وتحقيق التحالفات الوطنية العريضة ضمنها في ظل الايديولوجية الوطنية الطبقيّة الجذرية : ايديولوجية الطبقة العاملة وبرنامجها . ولكن هذه التحولات المطلوبة في حركة المقاومة لا يمكن أن تتحقق بمجرد الممارسة العفوية التجريبية للكفاح المسلح . بل لا بد أن يصنعها – في بيئة الكفاح المسلح – حزب طليعي متسلح بايديولوجية الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين الفقراء ، وقادر على تنظيم وتعبئة طلائع الطبقات الجذرية للشعب الفلسطيني .

وقد انتهت وثائق اليسار من عرضها لكل هذه الموضوعات الى نتيجة مؤداها : انه إذا كان للجبهة الشعبية من مبرر وجود خاص ومستقل ضمن حركة المقاومة ، فهو مرهون بقدرتها على أن تشكل بيئة صالحة لنمو فصيل طليعي يستطيع ان يلعب دوره في اكساب الحركة الوطنية الفلسطينية حزبها الطليعي هذا . وذلك كله يفرض الأخذ ببرنامج تطور ديمقراطي لفرع الحركة ضمن الجبهة الشعبية ، يستهدف تصفية بنية الطبقيّة والايديولوجية التقليدية وتمكينه من أن يفرز مثل هذا الفصيل الطليعي .

تلك هي الموضوعات التي طرحها اليسار في مؤتمر فرع الحركة الفلسطيني خلال الصيف الماضي . وقد استقطبت هذه الموضوعات حولها أكثرية اعضاء المؤتمر لأن هزال منطوق اليمين وتهافت الأفكار التي كان يطرحها ، كل ذلك جعل المؤتمر ينحاز بأكثرية الى جانب تلك الموضوعات . إلا أنه عندما وصل المؤتمر في نهايته الى الاجراءات التنظيمية المتطابقة مع هذا التحليل ، فانتخب لجنة مركزية ضمت في غالبيتها العناصر القادرة على التقدم خطوة في طريق نقل تلك الموضوعات الى صعيد الممارسة العملية ، عند هذا الحد رفض اليمين المصادقة على نتيجة انتخاب اللجنة المركزية وسحب عناصره منها وبدأت ردرود فعله تاخذ طابع التهديد بالانشقاق الفوري اذا لم يجر الاتفاق على تشكيل قيادي آخر . ولم يكن مثل هذا الانشقاق الذي لوح به اليمين مؤهلاً لأن يأخذ شكل عملية فرز تنظيمي حاسمة ، لأن الموضوعات التي طرحها اليسار في المؤتمر كانت تطرح للمرة الأولى على هذا النحو في فرع الحركة الفلسطيني الذي استمر معزولاً فترة طويلة من الزمن . ولذلك لم تكن قد تشكلت ضمن هذا الفرع حركة جدل داخلي حقيقية تتحدد بموجبها قيادة مؤقتة تمثل فيها اليمين بشكل بارز ورفض اليسار المشاركة الاساسية بل وافق على مشاركة رمزية مرهونة بتنفيذ قرارات مؤتمر آب ٦٨ عملياً . على ان يجري عقد مؤتمر جديد في اواخر عام ١٩٦٨ من بين مهماته انتخاب لجنة مركزية . وقد كان واضحاً منذ اللحظات الأولى لانتهاء المؤتمر ان اليمين الذي رفض المصادقة على انتخاب اللجنة المركزية ، انما كان يرفض في الحقيقة ان تأخذ قرارات المؤتمر السياسية والتنظيمية طريقها الى حيز التنفيذ وقد قبل اليمين هذه القرارات – بفعل افلاسه التقليدي – نظرياً داخل المؤتمر ، وفي نيته ان تكون الممارسة العملية ميداناً فسيحاً لتعطيل تلك القرارات وتصفيتها . وقد كان ذلك هو ما حصل

بالفعل . فخلال الفترة التي اعقبت المؤتمر لجأت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة في الاردن " جرج حبش ، وديع حداد ، حمد الفرحان " والجناح التنظيمي التابع لها الى ممارسة خطة مكشوفة استهدفت تعطيل نتائج وقرارات المؤتمر على كافة الاصعدة . فارتدت على التحليل الطبقي السياسي المطروح فهماً للنكسة ولمرحلة ما بعد النكسة ، وبدأت تمارس على الصعيد العربي سياسات وعلاقات متناقضة معه . وارتدت على التحليل المطروح تجاه اوضاع حركة المقاومة وحاولت منع الوثائق السياسية التي صدرت من الوصول الى الاعضاء والجماهير ، ومضت تمارس ضمن حركة المقاومة سياسات وعلاقات ومواقف عملية تنتمي الى نفس الاتجاهات التي كانت سائدة قبل المؤتمر . كما ارتدت على برنامج التطور الديمقراطي الداخلي المطروح تجاه المعضلات التكوينية الجوهرية التي يعيشها فرع الحركة الفلسطيني ، ووقفت في وجه محاولات تنفيذه .

وبكلمة اخرى كانت عناصر القيادة اليمينية التقليدية والجناح التنظيمي والعسكري التابع لها ، تنسف بمواقفها العملية وممارساتها كل علاقة لها بمؤتمر آب ٦٨ وبموضوعاته وقراراته . وقد كانت لهذا السلوك نتائجه التنظيمية التي عطلت في النهاية امكانية عقد مؤتمر جديد للحركة أصلاً . اذ ان اليمين اخذ يلجأ في بعض المؤتمرات الفرعية التي بدأت تنعقد تمهيداً للمؤتمر العام الى ممارسة أساليب تستهدف ضمان النتائج لصالحه بالقوة وبأشكال غير شرعية . وحيال ذلك انعقدت في ساحات فرع الحركة الفلسطيني سلسلة مؤتمرات على امتداد الأشهر الثلاثة الأخيرة " تشرين الثاني وكانون الأول ٦٨ ، كانون الثاني ٦٩ " انتهت الى اعلان انحياز الفروع الفلسطينية التالية الى يسار الحركة والجبهة الشعبية : الفرع الفلسطيني في سوريا ، الفرع الفلسطيني في العراق ، الفرع الفلسطيني في الكويت ، الفرع الفلسطيني في الجامعات والمعاهد الأوروبية . وقد أقرت مؤتمرات فرع سوريا وفرع الكويت فصل العناصر اليمينية والمتخلفة .

كما انتهى الفرع الفلسطيني في جامعات ومعاهد الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمره الأخير الى اعلان انحيازه ليسار الحركة والجبهة الشعبية . واتخذت اغلبية التنظيمات القائمة في الضفة الشرقية والضفة الغربية في الاردن موقف الانحياز الى يسار الحركة ، ويسار الجبهة الشعبية . وبذلك قررت اغلبية التنظيم في عموم الساحة الفلسطينية - الاردنية انحيازها للموقف اليساري الثوري .

واما رفض يمين الحركة ويمين الجبهة الشعبية قرارات مؤتمر آب - عملياً وموضوعياً - وامام اصرار اليمين على الاحتفاظ بسياسة مراكز القوى والاقطاعات الخاصة المغلقة ولجوءه الى اعتماد سياسة استخدام السلاح بدلا عن الاساليب التنظيمية لحل التناقضات القائمة ، فقد انتهى يسار الحركة ويسار الجبهة الشعبية الى قناعات راسخة بان التعايش مع يمين الحركة والجبهة بات غير ممكن . وحسماً للتناقضات بين الجناحين فقد قرر يسار الحركة في الفرع الفلسطيني الانفصال العلني عن اليمين في الحركة والجبهة ، بعد ان اصبح الانفصال حقيقة عملية واقعة كنتيجة طبيعية لممارسات اليمين منذ الاشهر الأولى لتشكيل الجبهة بشكل عام ولاصراره على هذه الممارسات التي ادينت في مؤتمر آب بشكل خاص ، طيلة الأشهر التالية على قرارات ذلك المؤتمر .

ذلك هي صورة التطورات التنظيمية الاساسية التي شهدتها فروع الحركة في كل الاقاليم على امتداد عام ١٩٦٨ ، والتي ادت بالنتيجة الى الاطاحة بمواقع اليمين التقليدي في الحركة وتصفيتهما في جميع الفروع ، ما عدا جناح في الفرع الفلسطيني بقي اليمين التقليدي مهيمنا عليه .

قرارات ومواقف

وفي اعقاب هذه التطورات كلها كان الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية القومية التي اصبحت تمثل تنظيمياً يسار الحركة وحده . وقد ناقش اليسار في هذا الاجتماع المنعقد خلال شهر كانون الثاني " يناير " ١٩٦٩ معنى تلك النتائج التنظيمية ... على صعيد المستقبل . ومن هذه المناقشة خرجت اللجنة التنفيذية القومية بالمواقف والقرارات التالية :

١- ان ما حصل في الحركة تنظيمياً على الصعيد العربي العام ، ليس مجرد انشقاق في صفوفها ، بل معناه الاساسي ان الحركة – بكل ما مثلته وما رمزت اليه تاريخياً – تعيش الآن مرحلة تصفية وانتهاء .

فلقد خرجت – أو اخرجت – منها الفصائل والجيوب اليمينية التقليدية المرتبطة بأصول نشاتها الفاشستية ، والعناصر العاجزة عن مغادرة أفكارها وممارساتها البورجوازية الصغيرة . بينما بقيت فيها حتى الآن الاطارات القيادية والقواعد ذات التوجهات الماركسية اللينينية البروليتارية . وذلك معناه ان الذين خرجوا هم الذين كان يتمثل فيهم – بطبيعة تكوينهم الايديولوجي وممارساتهم السياسية – الاستمرار التاريخي للحركة بنقاط انطلاقها الأولى ، بينما الذين بقوا لامتد أفكارهم وتطلعاتهم بأية صلة إلى حركة القوميين العرب الأصيلة . وهكذا فغن انتصار اليسار تنظيمياً داخل صفوف الحركة ونجاحه في تصفية بنيتها الطبقية والايديولوجية التقليدية ، انما يفقدها مبرر وجودها الأصلي وينهيها كصيغة وكإطار للعمل السياسي ، ويفتح الطريق امام يسارها لانتهاج طريق جديد متحرر كلياً من اثقال الخمسة عشر عاما الماضية من الممارسات القومية اليمينية والبورجوازية الصغيرة التي شكلت تاريخ الحركة .

٢- وإذا كانت النتائج التنظيمية التي انتهت اليها الحركة قد حسمت اخيراً علاقة اليسار مع القيادات والاطارات والجيوب اليمينية ، فغن القضية لا تنتهي بالنسبة للييسار عند هذه الحدود التنظيمية ، بل ان قدرة اليسار على الانفصال في الفكر والممارسة وعن كل ما مثلته حركة القوميين العرب بطبيعة نشاتها الأصلية وبتراثها ومسيرتها التاريخية وعن كل ما تحدر اليها في واقعها الراهن من أفكار وممارسات برجوازية صغيرة ، ان ذلك هو الذي سوف يحدد مدى قدرة هذا اليسار على تجاوز محتوى حركة القوميين العرب جذرياً بانتهاج طريق ممارسة سياسية ثورية جديدة بأفق طبقي وايديولوجي ماركسي لينيني بروليتاري . وفي هذا النطاق تتضح مجدداً أهمية الوثيقة التحليلية النقدية الشاملة التي قررت اللجنة التنفيذية القومية اصدارها حول الحركة : طبيعة نشوتها وتراثها ووضعها الراهن . فإن مثل هذه الوثيقة سوف تشكل بالنسبة للييسار مدخله الايديولوجي الى الانفصال الحقيقي والنهائي عن المحتوى الذي مثلته حركة القوميين العرب تاريخياً .

٣- وعبر انفصال اليسار جذريا عن محتوى الحركة ، لن تكون هناك أو تبقى اية مبررات لاستمراره عاملا تحت اسم " حركة القوميين العرب " . فإن هذا الإسم سوف يكون على الدوام رمزاً لمضامين متناقضة مع طبيعة التوجهات الجذرية الجديدة التي يتحرك بوحيا اليسار الآن . ولذلك فسوف يكون على هذا اليسار في كل قطر عربي ان يجابه مسألة الاسم الذي سوف يعمل تحته بما يتفق مع طبيعة برنامجه والظروف الموضوعية السائدة في هذا القطر واطواع بقية فصائل اليسار فيه .

٤- وسوف يكون على هذا اليسار في كل قطر ، وهو يحقق انفصاله الحاسم عما تمثله حركة القوميين العرب شكلا ومحتوى ، ان يدرك ان مجرد اعلان انفصاله هذا في وثيقة نظرية ، نقدية ، لا يمنحه فوراً وبلمسة سحرية صفة الطليعة الماركسية اللينينية . بل ان اكتسابه لهذه الصفة مرهون في النهاية بقدرته على التقدم عمليا على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة تستهدي بتحليل علمي ملموس للأوضاع القطرية التي يعيش ضمنها ، وبرنامج يحدد مهمات النضال الوطني واساليب الكفاح المتطابقة مع ظروفه الوطنية والظروف الموضوعية المحيطة به . ان محاولة هذا اليسار في كل قطر عربي الاضطلاع بهذه المهمات ، هي المدخل الذي سوف تتضح من خلاله قدراته الحقيقية على التحول فعلا الى فصيل ماركسي لينيني جديد .

٥- وفي ظل هذا التوجه الجديد ، يبدو واضحا ان العلاقات " المركزية " التي يمكن ان تقوم بين فصائل هذا اليسار في مختلف الاقاليم يجب ان تبنى على قواعد موضوعية وديمقراطية واضحة . ان هذه العلاقات لن تكون نوعا من الاستمرار للعلاقات المركزية التي كانت سائدة في حركة القوميين العرب ، أي انها لن تكون بالتالي علاقات بين فروع حزب واحد على الصعيد العربي العام . بل هي سوف تكون في هذه المرحلة من تطورها علاقات بين منظمات مستقلة تستهدف تعزيز التفاعل الفكري وتحقيق التنسيق السياسي والتساند النضالي فيما بينها . هذه العلاقات سوف تجري ممارستها ضمن لقاءات دورية تعقدتها هيئة مشتركة ممثلة لكل تلك الفصائل . وعبر وجود هذه الهيئة المشتركة ، ومن خلال اضطلاعها بالمهمات المطروحة عليها سوف تتحدد بمزيد من الدقة طبيعة العلاقات المطلوبة والممكنة بين فصائل يسار الحركة وحدها . بل انها يمكن ان تتفتح على فصائل اخرى تقوم بينها وبين يسار الحركة ارض مشتركة ، دون ان يكون لها سابق انتماء او علاقة تنظيمية بحركة القوميين العرب .

ان اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب ، التي اصبحت تمثل يسار الحركة ، اذ تطرح هذا البيان امام الاعضاء وال جماهير ، انما تعتبره خطوة اولى على طريق توضيح كل مواقفها وافكارها وتوجهاتها .. فالحقيقة كل الحقيقة لا بد أن تكون ملكا للجماهير في النهاية .

وان هذا الموقف الذي تعلنه اللجنة التنفيذية لا يعني بالضرورة ان حركة القوميين العرب اليمينية التقليدية قد انتهت الآن عمليا . فقد تلجأ الجيوب والعناصر المفصولة في كافة الاقاليم متعاونة مع يمين الحركة في الساحة الفلسطينية الذي يمثل موضوعيا حركة القوميين العرب بتوجهها اليميني الأصيل الى تجديد صلاتها وتجميع اطاراتها لمواصلة العمل باسم حركة

القوميين العرب . ان هذه مسألة تخص اصحابها ولا تمت ليسار الحركة الذي يطرح هذا
البيان على جمهرة الاعضاء وال جماهير بصلة .

١٠ شباط ١٩٦٩

اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب